

لماذا يُرسل المتظاهرون المؤيدون لفلسطين إلى سجن في ريف لويزيانا؟

كتبه ستيفاني جيلود | 30 أبريل، 2025



ترجمات
نون بوست

نون بوست: نون بوست

“اسمي محمود خليل، وأنا سجين سياسي. أكتب إليكم من مركز احتجاز في ولاية لويزيانا، حيث أستيظ على صباحات باردة وأقضي أيامي الطويلة شاهداً على الظلم الصامت الذي يتعرض له عدد كبير من الأشخاص المحرومين من الحماية التي يفترض أن يوفرها القانون.”

في الأسابيع الأخيرة، اختطفت إدارة الهجرة والجمارك الأميركية الطلاب محمود خليل وُزميساء أوزتورك وعلي رضا دورودي، وهم محتجزون حالياً في مراكز احتجاز تابعة للإدارة في مناطق ريفية بولاية لويزيانا. ويظهر البيان القوي الذي أصدره خليل حقائق متعددة تكشف كيف يتم تفعيل أدوات القمع الحكومي لدعم صعود الاستبداد.

إن إرسال خليل وآخرين إلى مراكز احتجاز تقع في بلدات نائية في ولاية لويزيانا ليس صدفة. فصعود الاستبداد يتطلب وجود دولة بوليسية، كما أن توسع السجون وأجهزة الشرطة ومراكز الاحتجاز يُعدّ مشروعاً ربحياً ضخماً. ففي الوقت الذي تقوم فيه الحكومة الأميركية الحالية بنقل أشخاص إلى معسكر اعتقال وحشي في السلفادور، فإنها تقوم أيضاً بنقل آخرين إلى مناطق ريفية في لويزيانا في محاولة لإخفائهم داخل حدود الولايات المتحدة.

إن تاريخ الجنوب في الولايات المتحدة من العبودية والسجن والسيطرة الاجتماعية العنصرية ومقاومة الناس المستمرة، هو جزء من مخطط يمكن أن يساعدنا على فهم ما يحدث، ولماذا يحدث، ومن يستفيد منه، وكيفية التصدي له.

لماذا تعتبر لويزيانا مهمة: العزلة، والإستراتيجية القانونية، والريح

لفهم سبب أهمية مواقع مراكز الاحتجاز هذه، يجب أن نفهم أن نظام السجون الأمريكي متجذر في السيطرة العرقية، والاستغلال الاقتصادي، والمسح الجغرافي.

يتم احتجاز كل من خليل ودورودي في مركز لويزيانا المركزي لتجهيز طلبات الهجرة والجمارك في مدينة جينا، لويزيانا. أما أوزتورك فهي محتجزة في مركز معالجة طلبات الهجرة والجمارك في جنوب لويزيانا في باسيلي بولاية لويزيانا.

ويقع كلا المركزين في بلدات نائية وريفية وغالبية سكانها من البيض، ولا يتجاوز عدد سكانها بضعة آلاف شخص. ويمثل هذان الموقعان تحديات كبيرة لهؤلاء المحتجزين، حيث إن المركزين بعيدان عن المدن الكبرى، كما أنهما بعيدان عن العديد من المدافعين القانونيين والمنظمات الحقوقية.

وتعد هذه العزلة متعمدة وإستراتيجية؛ حيث يتم وضع المحتجزين على بُعد آلاف الأميال من شبكات الدعم الخاصة بهم، مما يقيد بشكل كبير وصولهم إلى محاميهم، ويجعل من الصعب للغاية بناء دفاع فعال.

كما أن هذه المواقع تخضع لرقابة عامة أقل، نظرًا لمحدودية وصول وسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية لمراقبة الأوضاع والإبلاغ عما يحدث داخلها. ومع تقليص فرص زيارة العائلات، يصبح المحتجزون معزولين بشكل متزايد عن العالم الخارجي، عزلة عاطفية وجسدية على حد سواء. وهكذا، يصبح الاحتجاز في المناطق الريفية وسيلة أخرى لـ "إخفاء" الأشخاص.

وفي السنوات الأخيرة، برزت ولاية لويزيانا كواحدة من أبرز المراكز في الولايات المتحدة لاحتجاز المهاجرين؛ حيث تحتل المرتبة الثانية بعد تكساس من حيث عدد الأشخاص المحتجزين. وتحتجز لويزيانا حاليًا نحو 7,000 مهاجر في مراكز احتجاز مدني. وتضم لويزيانا، إلى جانب جاراتها تكساس وميسيسيبي، 14 من أصل 20 مركز احتجاز تابعة لوكالة الهجرة والجمارك في البلاد، كما تتميز هذه الولايات بوجود محاكم محافظة للغاية.

وتحب الإدارات القمعية [الحكمة الخامسة المعروفة بتوجيهها المحافظ](#) في لويزيانا، حيث يمكنها في كثير من الأحيان الحصول على الأحكام التي تريدها بسهولة أكبر مقارنة بولايات أخرى. فقد أصدر [قاضي فيدرالي في لويزيانا](#) حكمًا يسمح بترحيل محمود خليل باعتباره "تهديدًا للأمن القومي" استنادًا إلى

وفي مدينة جينا، **رفض** قاضي للهجرة مؤخرًا الإفراج بكفالة عن رضا درودي. وعلى النقيض من ذلك، قضى **قاضي فيدرالي في نيويورك** بأن احتجاز يونسو تشونغ كان غير قانوني.

وتعمل مراكز الاحتجاز كأدوات للعقاب في حد ذاتها. فعلى مرّ السنين، واجهت عدة منشآت في المناطق الريفية من لوزيانا انتقادات حادة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

وأفادت رميساء أوزتورك بأنها واجهت ظروفًا "غير صحية، وغير آمنة، وغير إنسانية" في منشأة باسيلي، حيث عانت من صعوبة في الحصول على الرعاية الطبية المناسبة. **ووثق** المحققون انتهاكات هذا المركز تشمل حرمان المحتجزين من الرعاية الطبية، وعدم توفير مستلزمات نظافة نسائية بشكل كافٍ، وتقديم طعام فاسد.

وتقوم هذه المراكز بأكثر من مجرد الإخفاء والاحتواء والمعاقبة. في الماضي والحاضر، تمتلك وتدير شركة السجون الخاصة العملاقة "غيو غروب" مركز احتجاز الهجرة المركزي في جينا بولاية لوزيانا (وكذلك مركز احتجاز الهجرة الجنوبي في باسيلي بولاية لوزيانا)، وذلك كمراكز احتجاز تهدف للربح.

وكانت الشركة تُعرف سابقًا باسم "شركة واكنهت لتشغيل السجون والإصلاحات"، والتي اشتهرت في تسعينيات القرن الماضي كلاعب رئيسي في صعود السجون الخاصة والهادفة للربح. وفي سنة 2002، قامت "غيو غروب" بشراء "واكنهت". وتمتلك "غيو غروب"، وهي حاليًا أكبر شركة مُصنّعة للأسلحة في العالم، **عقودًا حكومية متعددة السنوات** تقترب قيمتها من مليار دولار، وتشمل تشغيل السجون ومراكز الاحتجاز، والنقل، والمراقبة.

وتُعد "غيو غروب" مستهدفة، مثلها مثل إسرائيل، من قبل حملات سحب الاستثمارات احتجاجًا على العنف المنهجي والتعذيب والعمل القسري والانتهاكات. ومع تصعيد إدارة ترامب لسياسات تجريم واعتقال المهاجرين، والسود، والمسلمين، والطلاب، فإن "غيو غروب" مرشحة لجني مليارات إضافية من العقود الفيدرالية.

الإرسال إلى الجنوب: من ميناء العبودية إلى عاصمة الاحتجاز إلى مراكز الاحتجاز

كانت لوزيانا موقعًا رئيسيًا في تجارة العبيد المحلية، فقد كانت نيو أورليانز تُعد ثاني أكبر ميناء وأكبر سوق للعبيد في البلاد، حيث كان يتم شراء العبيد وبيعهم ونقلهم عبر جنوب الولايات المتحدة.

وخلال فترة العبودية، كان هناك تعبير غالبًا ما يستخدمه مالكو العبيد كتهديد لهم: "أن يتم بيعهم في النهر". وكان هذا يعني بيعهم إلى مزارع في أقصى جنوب الولايات المتحدة على طول نهر

السياسي، مثل مزارع قصب السكر الشهيرة في لويزيانا. بالنسبة للعبيد، كان هذا التعبير يحمل في طياته نفس وقع الحكم بالإعدام، حيث كان يرمز إلى الفصل عن العائلة والمعاناة المحتملة التي لا مفر منها. وكان الحكم بالذهاب إلى “الجنوب” أداة للعزلة والعقاب والخوف، وكان يشكل جوهر السيطرة خلال عصر العبودية.

وفي السنوات التي تلت التحرر من العبودية، تطورت هذه الاستغلالية بدلاً من أن تختفي، مما مهد الطريق للدور المركزي للدولة في صعود السجون الجماعية.. فمن تأجير السجناء والعمل العقابي في عصر جيم كرو إلى المجمع الصناعي الحديثة للسجون؛ لطالما استفادت لويزيانا من الأنظمة التي تجرّم أجساد السود وتستغلها كسلعة. في الواقع، كانت لويزيانا موطنًا لأول سجن خاص في البلاد سنة 1844، وهو منشأة تعاقدت لاحقًا مع العمال السابقين من العبيد من أجل الربح.

وربما يتجسد إرث حقبة العبودية بشكل أكثر وضوحًا اليوم في سجن ولاية لويزيانا سيئ السمعة – المعروف باسم “أنغولا” – وهو أكبر سجن شديد الحراسة في الولايات المتحدة. وهو يقع على مساحة 18,000 فدان نائية من مزرعة رقيق سابقة، ويستمر في تشغيل مزرعته باستخدام عمالة السجن. ويعمل الرجال المسجونون – معظمهم من السود – في قطف المحاصيل مثل القطن، وغالبًا ما يكون ذلك مقابل أجر زهيد في الساعة تحت ظروف قاسية **وحارة وغير إنسانية**، وبإشراف حراس السجن المسلحين على ظهور الخيل.

إنها صورة قاتمة، **انعكست على حدود تكساس في سنة 2021** عندما حمل عملاء حرس الحدود الأمريكيون السياط على ظهور الخيل لمطاردة المهاجرين الهايتيين والقبض عليهم.

ولعبت مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان التي تدعو إلى إصلاح العدالة الجنائية دورًا رئيسيًا في تقليص عدد السجناء في لويزيانا في السنوات الأخيرة. ولكن الآن، يشكل احتجاج المهاجرين تهديدًا ليحل محل هذه الأعداد المتناقصة، خاصة في المناطق الريفية.

ويواكب صعود احتجاج المهاجرين في لويزيانا الاستخدام التاريخي للسجون المعزولة ومعسكرات العمل في المناطق الريفية لإخفاء الأشخاص المهمشين عن الأنظار العامة.

وتشارك منشآت وكالة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك في لويزيانا في شكل معاصر من السيطرة العرقية عن طريق احتجاج المهاجرين والمعارضين السياسيين؛ حيث تتحول هذه المنشآت إلى مواقع يتم فيها احتجاج الجثث المسروقة من أجل الربح والعقاب بعيدًا عن الأنظار بعيدًا عن الأذهان.

وتواصل مراكز الاحتجاز في لويزيانا استخدام منطق العبودية الأمريكية: الأجساد السوداء والبنية، محتجزة ومستغلة في الأبرشيات الريفية من أجل الربح. وبدأ مهندسو سياسة الهجرة في الولايات المتحدة بتحديث ما قامت لويزيانا بإتقانه على مدى قرون: السيطرة من خلال العقاب، والربح من خلال السجون، والصمت من خلال العزلة.

وليس من قبيل الصدفة أن العديد من النظميين المؤيدين لفلسطين قد تم إرسالهم إلى لويزيانا. ولكن هناك جانبًا آخر من تاريخ الجنوب يمكن أن يرشد استجابتنا؛ وقد تنجح المقاومة.

لماذا تعتبر جينا مهمة: نقطة التقاء القمع والمقاومة

عندما نتحدث عن صعود الفاشية في الولايات المتحدة وحول العالم، نتذكر أن الجنوب الأمريكي وضع مخططًا للكثير من الفاشية الأوروبية والفصل العنصري في جنوب أفريقيا في شكل العبودية وقوانين جيم كرو. وما زالت الأنظمة المتشابهة للتفوق العرقي الأبيض موجودة في المجال الاجتماعي وفي المدارس وداخل الشرطة وفي المحاكم. وتُظهر قضية “جينا 6” جميع تلك الأنظمة التي تحمي العنصرية البيضاء وتحاول احتواء الغضب الأسود.

قبل تسليط الضوء عليها مؤخرًا، اشتهرت بلدة جينا الصغيرة في لويزيانا بقضية “جينا 6”. ففي سنة 2006، بعد تعليق المشانق على “الشجرة البيضاء” في مدرسة جينا الثانوية، تم اعتقال ستة طلاب سود واتهامهم بالشروع في القتل بتهمة ضرب طفل أبيض في خضم تصاعد التوترات العنصرية.

وكانت هيئة المحلفين كلها من البيض، وحوكم ميتشال بيل البالغ من العمر 17 سنة كشخص بالغ وتمت إدانته. وأصبحت القضية نقطة اشتعال، حيث أثار الحكم غضبًا وطنيًا بسبب الظلم العنصري الذي كان واضحًا. وتظاهر عشرون ألف شخص في البلدة الصغيرة في لويزيانا في يوم صدور الحكم على بيل للاحتجاج على المحاكمة.

وبدأت التوترات العرقية والعنف المرتبط بقضية “جينا 6” بعد سنة واحدة فقط من تعرض إعصار كاترينا، الذي كشف عن واقع العنصرية في البلاد، وذلك بعد عقود من المكاسب التي حققتها حركة الحقوق المدنية.

كما **قالت** أساتا ريتشاردز من جامعة بيتسبيرغ في إشارة إلى تصاعد التوترات في جينا في تلك الفترة: “لقد جعل إعصار كاترينا السود يدركون أننا مواطنون من الدرجة الثانية في هذا البلد. لقد أتاح الفرصة لرؤية المعاناة التي يتحملها السود. وعندما تم أخذ ملاحظتهم وسبل عيشهم، تم وصفهم بالصوص وتركهم ليموتوا”.

وتُظهر قضية “جينا 6” أيضًا قوة الاحتجاج والتنظيم وبناء الحركات. ففي سبتمبر/ أيلول 2007، تجمع أكثر من 20,000 شخص في جينا. كما نظمت أكثر من 100 حملة احتجاجية واحتجاجات في الجامعات عبر البلاد. وكانت هذه الاحتجاجات الضخمة التي قادها شباب من السود بمثابة نذير للاحتجاجات التي ستليها تحت شعار “حياة السود مهمة” وانتفاضات من أجل العدالة العرقية في المستقبل.

وعلى الرغم من اتهامهم بالشروع في القتل، ومحاكمة بيل كشخص بالغ، إلا أن التهم الموجهة إلى بيل قد أسقطت في نهاية المطاف، وتم تغريم المراهقين السود الآخرين. فعندما ننظم صفوفنا ونرفض السماح للأنظمة القمعية بعزل شعبنا وإخفائه، يمكننا أن نتنصر.

وتمثل جينا ولوزيانا وصناعة السجون المخصصة التي تحتجز النشطاء المؤيدين لفلسطين حلقة مترابطة من الأنظمة التي تعزز تفوق العرق الأبيض والترجح من السجون وقمع الاحتجاجات. وهو يعكس إرثًا مستمرًا من استهداف المهمشين، ولا سيما أصحاب البشرة السوداء والسمرءاء، للعقاب والسيطرة.

وتشير أحداث جينا إلى الواقع المتعدد الأوجه لقمع الدولة العنصري والعنف الاجتماعي، ولكنها يمكن أن تكون أيضًا تذكيرًا بقوة التنظيم خلال محاولات إيقاف الظلم.

لماذا نحتاج إلى أن نولي الأمر اهتمامًا؟

إن اختفاء واعتقال المنظمين المؤيدين لفلسطين يشكلان عقابًا مباشرًا للاعتصامات القوية التي قادها الشباب في ربيع سنة 2024. ومع استمرارنا في إظهار قوتنا خلال هذه الفترة، سنواجه مزيدًا من القمع. فقد تم تقديم أكثر من **40 مشروع قانون مناهضًا للاحتجاجات** في سنة 2025 في مختلف أنحاء الولايات المتحدة. وستعمل هذه القوانين على مضاعفة تأثير القوانين الحالية التي تستهدف الاحتجاجات، والمنظمات غير الربحية، والمساعدات المتبادلة، وصناديق الكفالة.

ومع تصاعد الحركات الشعبية، يزداد قمع الدولة. وفي الوقت ذاته، تستعد الشركات الخاصة لجني الأرباح. فقد تضاعف سعر سهم شركة "غيو غروب" بعد انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني.

ويُعد مجمع السجون الصناعي هدفًا رئيسيًا يمكننا تنظيمه من أجل تفكيكه. فشمولية الدولة البوليسية وأنظمة السجون توسع قاعدة الأشخاص المتأثرين، ويمكن تنظيمهم للمقاومة.

ومن مراكز الاحتجاز التابعة لإدارة الهجرة والجمارك إلى أنظمة المراقبة في أحيائنا، تتأثر تقريبًا كل فئات المجتمع. ويواجه الطلاب في المدارس الثانوية والمتوسطة حضورًا متزايدًا للشرطة، كما أن تجريم المعارضة يتم في التشريعات على المستويات المحلية والولائية والفيدرالية.

لقد غيرت احتجاجات الحركة في سنة 2007 مجرى قضية "جينا 6" وعززت العدالة العرقية. فلا يمكننا أن نصمت اليوم بينما يتم عزل الناس واحتجازهم وترحيلهم. علينا أن نتحدى بالشجاعة، وأن نتحرك بشكل جماعي.

قد تكون الأخبار اليومية عن حالات الاختفاء والاعتقالات والمزيد من تجريم نشاط الحركة أمرًا مرعبًا. إن فهم الروابط الحالية والتاريخية أمر بالغ الأهمية، وتكون إستراتيجياتنا أقوى عندما تكون متجذرة في تحليل واضح لما يحدث، ومن المستفيدين، وما هي القوى المتأثرة والمتحركة. وتكمن مسؤوليتنا في هذه اللحظة الخطيرة والمعقدة في تقييم الروابط والأنماط من أجل التصرف بشكل حاسم واستراتيجي.

وبصفتنا منظمين، نطرح الأسئلة التالية: لماذا يُختطف الناس ويُرسلون إلى سجون بعيدة؟ من

المستفيد ماديًا من توسّع الدولة البوليسية؟ ماذا يمكن أن نستخلص من التاريخ حول كيفية تحرك المعارضة؟ وماذا يمكن أن نتعلم من الحركات داخل الولايات المتحدة وحول العالم التي واجهت الدول الاستبدادية؟

وبصفتنا منظمين، نعلم أن تضامن الحركات ضروري لمنع وتفكيك الاستبداد ونظام السجون الذي يُعد أداة أساسية لبقائها. ابحثوا عن أشكال التوسع في الشرطة والمراقبة والسجون ومراكز الاحتجاز التي تحدث في مجتمعكم، ونظموا جهودكم لفضحها والقضاء عليها.

إن المشروع الصهيوني يتجاوز حدود دولة إسرائيل ومجازرها في غزة، فهو يمتد إلى شبكات نفوذ أوسع تُمارس العنف وتفرض القمع. ومع دعم الولايات المتحدة وتواطئها في هذه الإبادة، تتصاعد أعمال العنف من قبل الدولة بهدف احتواء مقاومتنا.

ويواجه الطلاب في جميع أنحاء البلاد تصعيدًا في القمع والإجراءات التأديبية، بينما تعاني الجامعات من تهديدات وجودية تمس استقلالها وحريتها. يعد أحد الأمثلة على مدى نفوذ الصهيونية في الولايات المتحدة هو برنامج “تبادل إنفاذ القانون الدولي في جورجيا”، وهو برنامج لتبادل الخبرات بين الشرطة، مقره في إحدى الجامعات، يقوم بتدريب الشرطة الأمريكية على تكتيكات عسكرية مستوحاة من نظام الفصل العنصري، ويوسّع من استخدام تقنيات المراقبة الإسرائيلية في أتلانتا. لكن طلاب جامعة ولاية جورجيا ينظمون أنفسهم لإلغاء هذا البرنامج.

إن الشباب هم من يصنعون الروابط بين القضايا ويُظهرون لنا جميعًا كيف نكون شجعانًا؛ من طلاب المدارس الثانوية الذين خرجوا للاحتجاج على العنصرية في محاكمات جينا 6، إلى من يقاومون مشروع “كوب سيتي” في أتلانتا، وصولًا إلى اعتصامات سنة 2024. إن التضامن والدعم لتنظيم الشباب والطلاب في هذا الوقت أمر بالغ الأهمية من أجل أن ننال جميعًا حريتنا.

ويُذكّرنا محمود خليل، السجين السياسي في ظل صعود السيطرة الاستبدادية اليوم، بما يلي: “لطالما كان الطلاب في طليعة التغيير؛ حيث قادوا النضال ضد حرب فيتنام، ووقفوا في الصفوف الأمامية لحركة الحقوق المدنية، وقادوا الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. واليوم، أيضًا، حتى وإن لم يدرك الجمهور ذلك بالكامل بعد، فإن الطلاب هم من يقودوننا نحو الحقيقة والعدالة.”

المصدر: [موندويس](#)

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/309822/>